قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩ لسنة ٢٠١٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٤٠ لسنة ٢٠١٤ بإعادة تشكيل اللجنة الوزارية للعدالة الاجتماعية والمعدل بالقرار رقم ٥٢٤ لسنة ٢٠١٥ ؛

وبناءً على ما عرضته وزيرة التضامن الاجتماعى ؛

قـــــرر :

(المـادة الأولى)

يعاد تشكيل اللجنة الوزارية للعدالة الاجتماعية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من السادة :

١ - وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

٢ - وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

٣ - وزير التموين والتجارة الداخلية .

٤ - وزير المالية .

٥ - وزيرة التضامن الاجتماعى (مقرراً للجنة) .

٦ - وزير التنمية المحلية .

٧ - وزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

٨ - وزير الصحة والسكان .

٩ - وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى .

١٠ - وزيرة التعاون الدولى .

١١ - وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

١٢ - وزير القوى العاملة .

ويجوز للجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها أيًا من السادة الوزراء الآخرين أو الخبراء والمتخصصين أو رؤساء المجالس المعنية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

(المـــادة الثانية)

اختصاصات اللجنة :

١ - اعتماد سياسات العدالة الاجتماعية وإدماج الفقراء اقتصاديًا واجتماعيًا .

٢ - اعتماد آليات الاستهداف المختلفة .

٣ - مراجعة برامج الدعم القائمة واعتماد البرامج الجديدة للحماية الاجتماعية .

٤ - تحديد التمويل اللازم لتنفيذ هذه البرامج والمشروعات .

٥ - اعتماد الخطة الزمنية لتنفيذ البرامج والمشروعات وتضمينها فى الخطة الخمسية ومتابعة تنفيذها .

٦ - التنسيق بين الوزارات والجهات القطاعية المختصة لبرامج ومشروعات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى .

٧ - تقييم برامج تطوير القرى الأكثر فقراً .

(المـــادة الثالثة)

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها فى الموعد والمكان اللذين تحددهما .

(المـــادة الرابعة)

تحدد اللجنة جهة وأسلوب تنفيذ توصياتها ، ويتابع مقرر اللجنة تنفيذ توصياتها ويعرض نتائج هذه المتابعة فى اجتماعات اللجنة .

(المـــادة الخامسة)

تنشأ أمانة فنية لتطوير شبكات الأمان الاجتماعى تنبثق عن اللجنة المشار إليها برئاسة وزير التضامن الاجتماعى وعضوية الخبراء والوزراء المعنيين بشبكات الأمان الاجتماعى .

(المـــادة السادسة)

تختص الأمانة الفنية لتطوير شبكات الأمان الاجتماعى بما يلى :

صياغة إجراءات فى المدى القصير ورؤية فى المدى المتوسط لحماية الفقراء من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى .

اقتراح سياسات وبرامج العدالة الاجتماعية وإدماج الفقراء .

اعتماد تصميم شبكات الأمان الاجتماعى .

متابعة عمل وحدة الدعم الفنى واعتماد خططها وتوصياتها .

(المـــادة السابعة)

تضع الأمانة الفنية خطة وأسلوب عملها .

(المـــادة الثامنة)

يلغى قـــرار رئيس مـجلس الوزراء رقم ١٩٤٠ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه ، كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

(المـــادة التاسعة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٩ يناير سنة ٢٠١٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس/ شريف إسماعيل